

Distr.: General
27 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماك - دونالد (الرئيس) (سورينام)

المحتويات

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-57697 X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية
(A/67/12 و A/67/12/Add.1 و A/67/323)

١ - السيد غوتيريس (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إنه يتعين إيجاد توازن بين كفالة الاستجابة لحالات الطوارئ في الأزمات الجديدة في حينها وبفعالية وبين الاستثمار في إيجاد حلول لملايين البشر الذين يعيشون في منفى طويل الأجل في أنحاء العالم. وإن تحول الاهتمام الإعلامي والسياسي إلى أماكن أخرى لا يعني التحلي عن أولئك الذين يعيشون في يأس طال أمدته. وإن الاستثمار من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز التأهب لحالات الطوارئ والقدرة على الاستجابة لها بدأ الآن يوّث ثماره. وإن مفهوم مسؤولية المنظمة عن حالات الطوارئ هو مفهوم متأصل في جميع أجزاء المنظمة؛ وقد تم تعزيز القوائم الداخلية والخارجية؛ وحُسنّت قدرة الشركاء الوطنيين على الاستجابة لحالات الطوارئ؛ وأضفي طابع مهني على خدمات الإمداد.

٢ - واستطرد قائلاً إن إيجاد حلول للتشرد الذي طال أمدته يكمن في نهاية المطاف في الساحة السياسية، خارج نطاق ولاية المفوضية. ومع ذلك، فهناك الكثير الذي يمكن أن تقوم به الجهات الفاعلة الإنسانية لإيجاد حلول، بما في ذلك اتباع نهج مراعية لظروف النزاع؛ وممارسة التأثير لإبراز الآثار الإنسانية لتصعيد النزاع؛ والاستثمار على الفور في التثقيف والاعتماد على الذات؛ واستخدام آليات الدعم القائمة على النقد والقسائم التي تمكن المشردين من تقرير أولوياتهم وتبليتها. وأضاف إن الاستثمار المبكر ضروري أيضاً لمساعدة اللاجئين على الاحتفاظ برأسهم

الاجتماعي والاقتصادي وتعزيزه، واغتنام فرص العودة الطوعية إلى الوطن. وإنه يجري متابعة الجهود الرامية إلى إدراج مسألة التشرد بشكل ثابت ضمن خطة التنمية، بما في ذلك من خلال مبادرة الحلول الانتقالية، التي يجري تجريبيها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كولومبيا وشرق السودان. وقال إن المفوضية تعمل أيضاً عن كثب مع الجهات المعنية الأخرى لتنفيذ القرار الذي اتخذته مؤخراً لجنة السياسات بشأن إيجاد حلول دائمة.

٣ - وأردف قائلاً إن التقرير يورد بالتفصيل الاستراتيجيات المختلفة التي وضعت لحل بعض من أطول حالات اللاجئين أمداً في العالم، بما في ذلك إعادة التوطين، ووجه الشكر إلى الست والعشرين دولة، بقيادة الولايات المتحدة وأستراليا وكندا، التي تظل تقبل لاجئين لإعادة الاستيطان فيها. وقال إن السماح بفقدان زخم الالتزام الجماعي بإيجاد حلول لحالات اللاجئين التي طال أمدتها سيكون خطأ مأساوياً، إذ أن الاستثمار المبكر في إيجاد هذه الحلول يقلل من التكاليف البشرية والمالية المتكبدة في الأجل الطويل بالنسبة للأشخاص المشردين والمجتمعات المضيفة على السواء. وقال إنه نظراً لأن البلدان المضيفة تقدم مساهمات هامة طويلة الأجل غالباً ما لا تكون مرئية كأشكال المساعدة الأخرى، فهو ملتزم بإيجاد سبل للاعتراف بها بطريقة ملموسة. وإن تأييد ودعم الحق في اللجوء يتطلب تضامناً دولياً قوياً ومستمرًا وفي حينه، وتقاسماً للأعباء، في شكل تقديم الدعم المالي والتكنولوجي والسياسي، وتعزيز برامج إعادة التوطين.

٤ - وتابع قائلاً إن الأزمات التي تتكشف معالمها حالياً في الجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان، كانت بمثابة اختبار شديد لقدرة المفوضية على الاضطلاع بولايتها في

باستعراض شامل لخطط الشراء والضوابط المفروضة على إعادة تغذية الأرصد. وفي عام ٢٠١٣، سيتم تخفيض قوة العمل تخفيضاً طفيفاً وسيستمر تطبيق تدابير توفير التكاليف. وقد نجم عن الاستثمار المتعدد السنوات في الإصلاحات الرامية إلى تحسين أداء المنظمة وكفاءتها وتقديمها للخدمات مزيد من الترشيح للوكالة، مع زيادة التركيز على التوجيه الاستراتيجي والمساءلة والمراقبة وتعزيز القدرة التشغيلية في الميدان. ويجري الآن اتخاذ تدابير لتحسين الإدارة المالية والقدرة على مراقبة البرامج. وكذلك أصبحت قيمة التمويل غير المخصص ظاهرة بشكل متزايد؛ وتتيح هذه التدابير إيلاء الأولوية لاحتياجات الحماية القاهرة، التي لم يكن من الممكن تلبيتها لولا اتخاذ هذه التدابير، وإمكانية الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الجديدة. وفي عام ٢٠١١، أنفق القدر الأكبر من الأموال غير المخصصة في أفريقيا، ولم ينفق إلا ١٣ في المائة على تغطية تكاليف المقار.

٦ - ومضى قائلاً إنه إضافة إلى الاجتماع الحكومي الدولي المشهود الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. بمناسبة الذكرى السنوية الستين لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، والذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بتخفيض حالات انعدام الجنسية، تولى عدد من الدول، بقيادة النرويج وسويسرا، بدء مناقشة عالمية بشأن كيفية معالجة ثغرات الحماية فيما يتعلق بالتشرد عبر الحدود المرتبط بالكوارث المفاجئة، بما في ذلك الحالات التي يفجرها تغير المناخ. وبالإضافة إلى الـ ٩٢ بلدا التي قدمت تعهدات فيما يتعلق باللاجئين وملتمسي اللجوء، والـ ٢٢ بلدا التي قدمت تعهدات فيما يتعلق بحماية المشردين داخليا، قدم ٦١ بلدا تعهدات فيما يتعلق بحالات إنعدام الجنسية، مما أفضى إلى عدد من حالات الانضمام إلى الاتفاقيتين ذواتي الصلة في

بيئات متزايدة الصعوبة. فبالإضافة إلى الجهود المبذولة لمساعدة المشردين داخليا وحمايتهم في هذه البلدان، تقود المفوضية أيضا أعمال الاستجابة الدولية للاجئين في الـ ١١ بلدا التي تحيط بتلك البلدان. وتُستنفد الميزانيات البرنامجية بشكل متزايد نظرا للأزمة المالية العالمية؛ وأضاف أنه لذلك يشكر جميع الجهات المانحة لما تقدمه من دعم كبير ومتواصل. وقال إنه من حسن الحظ أن المفوضية احتتمت عام ٢٠١١ بوضع مالي قوي جدا، وأن المستوى المتوقع للتبرعات لعام ٢٠١٢ بالقيمة الدولارية مشابه لمستوى التبرعات في عام ٢٠١١. غير أن الزيادة الملموسة في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين في ٢٠١٢، بالمقارنة بالآزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة، قد شكلت ضغطا هائلا على الموارد البشرية والمالية للمفوضية. ويتنظر أن يتجاوز مجموع النفقات في عام ٢٠١٢ مجموعها في عام ٢٠١١، بينما ظلت الموارد على ما هي عليه. ولذلك، فهناك قلق بالغ بشأن قدرة المفوضية على تحمل عبء العمليات القائمة مع الاستجابة في الوقت نفسه لحالات الطوارئ الجديدة التي ستنشأ في عام ٢٠١٣، حيث يتوقع أن تستنفد جميع الموارد المالية بحلول نهاية ٢٠١٢. وقال إنه بينما يدرك الضغوط القائمة على ميزانيات المعونة الإنسانية فإنه يشدد على أن تقليص هذه المساعدات ستكون تكلفته أكبر في الأمد البعيد، وناشد جميع الجهات المانحة تقديم دعم إضافي.

٥ - واسترسل قائلاً إنه تم خلال عام ٢٠١٢ اتخاذ عدد من التدابير في مقر المفوضية، نجم عنها تحقيق وفورات إضافية قدرها نحو ٦٠ مليون دولار، وجهت إلى حالات الطوارئ الجديدة. ولم يتأثر الاستثمار في خدمات إنقاذ الحياة وأولويات الحماية الرئيسية واحتُفظ بالالتزامات تجاه الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين. واضطلع أيضا

بدور أقوى ويمكن التنبؤ به بشكل أكبر في التخطيط للمساعدة وتنسيقها وتقديمها.

٩ - وتابع قائلاً إن المفوضية ستواصل أيضاً الاستثمار في تدابير قوية تتيح لموظفيها العمل في أمان. وقد قتل إثنان من موظفي المفوضية في عام ٢٠١٢، أحدهما في الجمهورية العربية السورية، والآخر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتزايد تعرض العاملين في مجال تقديم المساعدة للعنف، ويرجع ذلك جزئياً إلى الدوافع الإجرامية وراء النزاعات، والأيديولوجيات الأصولية التي ترعاها جهات خارجية مقترنة بطموحات سياسية. ولذلك، ستواصل المفوضية الاستثمار في تدريب الموظفين وكذلك في توفير العتاد والمعدات الواقية. وإن أفضل السبل لكفالة سلامة الموظفين هي إقامة علاقات إيجابية مع المجتمعات المحلية والتقيد بصرامة بالمبادئ الإنسانية لعدم الانحياز والحيادية والاستقلالية.

١٠ - واختتم كلامه قائلاً إن الشيوخ الحالي للأزمات يرجع في جانب منه لمجموعة من الاتجاهات العالمية المترابطة، وهي التغيرات الديموغرافية والمناخية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، وعدم اكتمال عمليات تطبيق الديمقراطية، وعدم التصدي للتهمة واللامساواة، والتنافس على موارد شحيحة، فضلاً عن قدرة المجتمع الدولي المحدودة على منع نشوب النزاعات وحلها في حينها. وأضاف إن عدم وجود علاقات قوة دولية واضحة قد أفضى إلى تعدد الأزمات الجديدة واستمرار الحالات المزمنة، مما يترتب عليه عواقب إنسانية متزايدة الحدة. وقال إن الثغرات القائمة في القدرة الجماعية على إيجاد حلول سياسية مستدامة لهذه الأزمات معناها أنه يلزم الآن، أكثر من أي وقت مضى، اتخاذ إجراءات إنسانية. ولذلك فقد حث جميع الدول الأعضاء على تحديد التزامها بالتصدي لمحنة جميع الأشخاص المشردين.

عام ٢٠١٢. وأضاف إنه يلزم اتخاذ إجراءات حاسمة إذا ما أريد حل مسألة انعدام الجنسية في غضون العقد القادم.

٧ - وأضاف قائلاً إن التقرير يتناول بالتفصيل أيضاً الاجتماعات المختلفة التي عقدتها وحضرها المفوضية. وسيركز الحوار المعني بتحديات الحماية الذي سيجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على العقيدة والحماية. وفي عام ٢٠١٣، ستواصل المفوضية العمل مع الدول لمعالجة ثغرات الحماية الحرجة. وفي هذا الصدد، أصدرت مبادئ توجيهية مستكملة بشأن احتجاز طالبي اللجوء واللاجئين، ويعتزم القيام بعملية تشاور بشأن مفهوم الحماية المؤقتة. ومن أجل تعزيز قدرة المفوضية على الحماية وأدائها، زاد عدد وظائف المخصصين للحماية بنسبة ٧٠ في المائة في أنحاء العالم منذ عام ٢٠٠٥، ويشكل الآن عدد موظفي الحماية نسبة قدرها ٢٦ في المائة من قوة العمل، مقابل ١٩ في المائة منذ سبع سنوات. وتشمل أولويات الحماية الرئيسية توزيع استراتيجية مستكملة بشأن منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي لهما، والإطار الجديد لحماية الطفل؛ ووضع استراتيجية خمسية جديدة للتثقيف، وتنفيذ سياسة اللاجئين الحضريين.

٨ - وأعقب ذلك بقوله إنه بالإضافة إلى إقامة شراكات استراتيجية مع طائفة واسعة من الأطراف المعنية، تشارك المفوضية مشاركة نشطة في وضع خطة التحويل وهي ملتزمة بالاضطلاع بمسؤولياتها في إطار النهج الجمع لدعم السكان المشردين داخلياً. وقد تم حشد المزيد من التمويل غير المخصص من أجل العمليات في ذلك الصدد في عام ٢٠١٢، على الرغم من تزايد عدد حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين. وأضاف أنه على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن المشردين داخلياً تقع على كاهل الدول، تستكشف المفوضية الفرص المتاحة لشركائها للقيام

نقص الأراضي والمأوى والمياه الصالحة للشرب وغير ذلك من الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وسيطلب نطاق وتعقد التحديات المقبلة، بالاقتران بما يشعر به اللاجئين وملتزم اللجوء من عناء في البلدان المضيفة، مشاركة طويلة الأجل من جانب المجتمع الدولي. وقد أسفر المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة، المعقود في أيار/مايو ٢٠١٢، عن وضع مبادئ توجيهية لتقديم دعم طويل الأجل سيعزز من العودة الطوعية للاجئين الأفغان، مع التركيز على التنمية المجتمعية داخل البلد، التي تلقت أيضا الدعم خلال مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان الذي عقد مؤخرا.

١٤ - السيد زيغلوف (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يُقدر شراكته مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديرا كبيرا، وقد بلغت هذه الشراكة مؤخرا الذكرى السنوية العشرين لإنشائها. وقد كان من المعالم الهامة في تلك العلاقة الاجتماع الذي عقد في عام ٢٠١١ بين المفوض السامي لشؤون اللاجئين ورئيس الاتحاد الروسي، والذي قيّم التعاون الرفيع المستوى بين الجانبين تقييما إيجابيا. وأضاف أن وفد بلده سيواصل تقديم الدعم المالي للمفوضية بما يبلغ مجموعه مليوني دولار سنويا.

١٥ - واستطرد قائلا إن بلده يولي أهمية كبيرة للاحتفالات بالذكرى السنوية الستين في عام ٢٠١١ لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين، والذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية، اللتين شارك فيهما بنشاط، وهو يرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه على المستوى الوزاري في البلاغ ذي الصلة. وأضاف أن المهم أن الوثيقة تعكس دعم المجتمع الدولي لأعمال المفوضية، وأنها تدعو إلى تعزيز التعاون فيما

١١ - السيد تانين (أفغانستان): قال إن حكومة بلده تدعم دعما كاملا الولاية التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإيجاد حل شامل لحالات اللاجئين التي طال أمدها. وقال إن بلده لديه واحدة من أعقد حالات اللاجئين في العالم وأطولها أمدا، حيث فر كثير من الأفغانين من العنف الذي ساد العقود الأخيرة، والتجأوا إلى البلدان المجاورة وأوروبا وآسيا وغيرها. وهم يستحقون الاهتمام والحماية من المجتمع الدولي لا سيما أن كثيرا منهم كانوا ضحايا لاعتداءات عنصرية واعتداءات مبعثها كراهية الأجانب.

١٢ - واسترسل قائلا إنه بفضل مساعدة المفوضية وبلدان المنطقة عاد نحو ٦ ملايين أفغاني إلى ديارهم من خلال برامج العودة الطوعية إلى الوطن، وهؤلاء يمثلون حوالي ٢٥ في المائة من مجموع سكان البلد. وهذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان خلال فترة قصيرة على هذا النحو شكل قدرا كبيرا من الضغط على طاقة بلده الاستيعابية. وبالإضافة إلى ذلك، تقلص نطاق المساعدة الإنسانية بسبب حالة الأمن المتدهورة خلال السنوات الأربع الماضية. ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة أنشأت حكومته، بالاشتراك مع المفوضية، نحو ٢٢٠ ٠٠٠ دار لأشد العائدين ضعفا. كما أنشئ أكثر من ١٠ ٠٠٠ مورد مياه، وقُدمت منح نقدية لنحو ٤,٦ ملايين عائد. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به قبل أن يمكن للثلاثة ملايين لاجئ الذين لا يزالون يعيشون في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان العودة إلى وطنهم.

١٣ - وأردف قائلا إن إعادة الإدماج الفعالة والمستدامة تتطلب تنمية اجتماعية - اقتصادية وإتاحة فرص العمل لا سيما في المناطق الريفية. وواجه حوالي ٦٠ في المائة من مجموع العائدين صعوبات في إعادة الإدماج، بما في ذلك

الحماي. وينبغي للمفوضية أن تقوم بتقييم قدراتها وأدائها باستمرار، بما في ذلك تعزيز سياستها المتعلقة بالموارد البشرية، بغية الاضطلاع بولايتها. وفي هذا الصدد، طلبت تفاصيل عن الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز الريادة، والتنسيق والمساءلة كجزء من خطة التحويل والخطوات التي يمكن أن تتخذها المفوضية لكفالة توفير موارد كافية لها لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتنامية والتي تتزايد تكلفتها باطراد.

١٩ - السيدة أندرسون (النرويج): قالت إن الحالة في الجمهورية العربية السورية لا تزال تثير قلقا بالغاً. وعلى الرغم من أنها ترحب بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلدان المضيفة والمجتمع الإنساني الأوسع لتقديم الدعم والمساعدة للذين شردهم الصراع فإنه سيلزم تقديم مزيد من الهبات لكفالة توفير ما يحتاجه هؤلاء من المأوى والإمدادات والدعم النفسي، ولا سيما مع مقدم الشتاء. وأضافت إنه ينبغي تنسيق الجهود الإنسانية والقيام بها بشكل موحد؛ وإن إقامة الشراكات هي السبيل الوحيد لكفالة تلبية جميع الاحتياجات على نحو شامل. وفي هذا الصدد، استفسرت عما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لدعم البلدان المضيفة وللمساعدة في إعلاء المبادئ الإنسانية الأساسية في حالات الطوارئ الطويلة الأمد.

٢٠ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الحكومة السورية عقدت بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ اجتماعاً في دمشق أكد فيه كل من المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية ومنسق الأمم المتحدة المقيم في سوريا أن الحكومة السورية تقدم جميع أشكال التسهيلات اللازمة لموظفي المساعدة الإنسانية وتسمح لهم بالوصول إلى كل المناطق بدون قيد أو شرط. كما أجمعت المنظمات الإنسانية الحاضرة على أن ضعف التمويل لا يزال العائق الرئيسي في تنفيذ خطة الاستجابة.

يتعلق بحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. وهي ترحب أيضاً بالإصلاحات التي اضطلعت بها المفوضية بهدف تحسين كفاءة الميزانية وتقديم المساعدة لأعداد أكبر من الناس.

١٦ - وأردف قائلاً إن من الحتمي أن يتم الحفاظ على الطابع الإنساني وغير الميسس لأعمال المفوضية وفقاً لميثاقها، وأن يتم تعزيز التعاون مع البلدان المهتمة من أجل دعم نظمها الوطنية ومبادراتها لحماية اللاجئين. وينبغي أن يكون هذا التعاون بناءً وأن يتجنب أي تدخل من جانب المفوضية في الشؤون الداخلية للحكومات ذات السيادة.

١٧ - السيدة مينروف (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يشيد بأعمال المفوضية والتي يُضطلع بها في بيئات متزايدة التعقّد والخطورة، ويقدم تعازيه لأسر موظفي المفوضية الذين لقوا حتفهم أثناء الخدمة. وإنها تلاحظ العمل البالغ الأهمية الذي تقوم به المفوضية والدول الأعضاء في السودان، والجمهورية العربية السورية، ومالي، مع الاضطلاع في الوقت نفسه بعمليات في حالات كثيرة مطولة أخرى. وأضافت إن الأزمات الإنسانية يبلغ حجمها في أحيان كثيرة قدراً لا يمكن معه لأي حكومة أو وكالة أن تنجح في مواجهة تحديات المعونة والحماية بمفردها؛ ولذلك فإن الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز تعاونها مع طائفة واسعة من الشركاء هي جهود جديدة بالإشادة.

١٨ - ورحبت بإثارة التقرير لمسألة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، التي تمثل مصدراً كبيراً للقلق، وتوزيع استراتيجية مستكملة بشأن هذه المسألة. وقالت إن على المجتمع الدولي أن يجد حلاً شاملاً يتضمن زيادة الوعي والتثقيف وإنفاذاً أكثر صرامة للقانون، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وتعزيز الوجود

وطنهم، وذلك بكفالة أن تكون لدى المواقع الثمانية والأربعين المختارة للعائدين طاقة استيعابية أفضل لاستقبالهم وهيئة مستقبل مستدام لهم. وأضاف إن المفوضية تظل ملتزمة بالعمل مع السلطات الأفغانية والشركاء الآخرين لكفالة نجاح استراتيجية إيجاد الحلول للاجئين الأفغان. وقال إن المفوضية ستواصل أيضا العمل مع حكومات البلدان المضيفة لكفالة توفير الحماية والمساعدة اللازمين للاجئين الأفغان، مع تشجيعهم على العودة الطوعية إلى بلادهم في الوقت نفسه. وقد أصبح الأفغانيون سكانا لاجئين في أنحاء العالم، وقد سقط بعضهم للأسف في أيدي عصابات المتجرين بالبشر الإجرامية. وتشارك المفوضية بنشاط في حوار مع الحكومات في أنحاء العالم لكفالة توفير الحماية الفعالة للاجئين من هذه العصابات وإيلاء الاعتبار الواجب لطلبات اللجوء. وأشاد بالصمود الرائع للشعب الأفغاني الذي يعيد بناء حياته وبلده.

٢٤ - وشكر دائرة الهجرة الاتحادية الروسية لتعاونها، وبصفة خاصة لتحسينات التي أدخلت على نظام اللجوء وإدارة تدفقات الهجرة الحدودية. وقال إن المفوضية ملتزمة التزاما قويا بالتقيد بمبادئ عدم التحيز والحيادية والاستقلالية. وبالمثل، يعتبر الدعم المقدم من الولايات المتحدة أساسيا بالنظر إلى أنها تدبر أكبر برنامج لإعادة التوطين، وقد ساعدت زيادة دعمها المالي للمفوضية في عام ٢٠١٢، على تلبية المفوضية لجميع طلبات الحصول على المساعدة. وإن الجهود المبذولة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس هي أولوية شخصية وأولوية للمنظمة على السواء. ومن المهم الوفاء بهذه الالتزامات على الرغم من القيود المالية. وأضاف في هذا الصدد أن المفوضية زادت من قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك تحسين السياسة المتعلقة بالموارد البشرية، والتنسيق وتقاسم

٢١ - وأبدت رغبتها في أن تسمع رأي المفوض السامي في العقوبات الاقتصادية التي يجري فرضها على سوريا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض الأطراف الأخرى. وقالت إن هذه العقوبات تحدث أثرا سلبيا واضحا على ظروف اللاجئين في سوريا الذين يزعم أن محتهم تثير قلق هذه الأطراف. وإن اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة يتعرضون في نفس الوقت للاستغلال لأغراض سياسية ويتم تحويل بعض مخيمات اللاجئين إلى قواعد لتدريب الإرهابيين. واستفسرت عن التدابير التي اتخذها المفوض السامي لحماية اللاجئين السوريين من الانتهاكات وحثته على تحميل المسؤولية على الدول التي توفر المأوى والأسلحة للمجموعات المسلحة لزعزعة الاستقرار في سوريا وخلق مشكلة إنسانية وهمية.

٢٢ - السيد ماينا (كينيا): قال إن حكومة بلده يساورها بالغ القلق بشأن حالة اللاجئين البالغ عددهم ٦٥٠.٠٠٠ لاجئ في مخيم داداب للاجئين. والآن وقد أصبح في الصومال حكومة مستقرة وتعود الحياة في ذلك البلد إلى وضعها الطبيعي، تناح الآن للاجئين الصوماليين فرصة تاريخية للمساهمة في إعادة بناء بلدهم. ودعا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي إلى إيجاد حل دائم لحالة أولئك اللاجئين، حيث أن الحالة التي طال أمدها حملت البلدان المضيفة قدرا كبيرا من العبء وقد أسهمت حكومة بلده اسهاما كبيرا في الجهود المبذولة للمساعدة على استقرار الصومال. واستفسر عما اتخذته المفوضية من إجراءات لتشجيع عودة اللاجئين الصوماليين الطوعية إلى بلادهم.

٢٣ - السيد غوتيريس (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إنه يأمل أن تتيح الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية، بالاشتراك مع حكومي جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، عودة مزيد من اللاجئين الأفغان إلى

ويجري اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد المناطق التي يمكن إسكان العائدين الصوماليين فيها، وما أن يتم الوفاء بجميع شروط الإعادة الممكنة والمستدامة للاجئين سيبدأ تنفيذ البرنامج.

٢٧ - السيد جيدو (موريتانيا): لاحظ أن التقرير يشير إلى نحو ١٤ ٠٠٠ لاجئ موريتاني اختاروا البقاء في السنغال. وأشار إلى أن مخيمات اللاجئين الواقعة على الحدود الموريتانية - السنغالية قد أغلقت في آذار/مارس ٢٠١٢، في حضور المفوض السامي ورئيس موريتانيا. ولذلك تعتبر الحالة قد حُلت. وقد أعيد الآن إدماج اللاجئين الموريتانيين في بلده، ويتم توفير الأراضي وتقديم التعويضات لضحايا العنف في عام ١٩٩٠.

٢٨ - السيدة مبالا آيينغا (الكاميرون): قالت إن وفدها يدعم ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويشكر الموظفين الميدانيين، الذين ما كان يمكن تنفيذ هذه الولاية بدونهم. غير أنه، في نهاية الأمر، ينبغي تقاسم مسؤولية مساعدة اللاجئين بين المجتمع الدولي والبلد المضيف. واستفسرت عما إذا كان لا يزال هناك مجال لتحسين في الإجراءات الداخلية للمفوضية بعد ست سنوات من الإصلاحات وعن أولوياتها في المستقبل. ولاحظت أن مكتب المفتش العام بالمفوضية قد تلقى أكثر من ١ ٠٠٠ شكوى في العام الماضي، واستفسرت عن الأسباب وراء هذا العدد الكبير وعن الخطوات المتخذة لمعالجة القضايا التي هي السبب في هذه الشكاوى.

٢٩ - السيد البياتي (العراق): قال إن أيا من تقارير المفوضية منذ عام ٢٠٠٣ لم يذكر أن عدد اللاجئين العراقيين في الجمهورية العربية السورية بلغ مليون لاجئ. ونظرا لأن الحالة الأمنية واصلت التحسن في بلده، تعود أعداد متزايدة من اللاجئين العراقيين الموجودين في

المعلومات فيما بين الوكالات، وهي تشارك مشاركة نشطة جدا في خطة التحويل في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ومن الأرجح أن يسهم المانحون بالموارد إذا ما استطاعت المفوضية أن تظهر نتائج وتثبت أنها تقدم قيمة مقابل ما ينفق من المال. وأضاف أنه على ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، ستواصل المفوضية الاستثمار في نهج قائم على النتائج في مسعى منها لتأمين التمويل.

٢٥ - واسترسل قائلاً أنه وفقا لخطة التحويل، تعمل معا ٥٢ وكالة، بتنسيق من المفوضية، من أجل توجيه نداءين بشأن اللاجئين والمشردين السوريين. وسيقدم استعراض للتخطيط لحالات الطوارئ وطلب منقح للمساعدة إلى المجتمع الدولي في غضون أسابيع قليلة. وتعمل جميع الوكالات المعنية معا من أجل تقديم الدعم والمساعدة الأساسيين لجميع اللاجئين السوريين خلال أشهر الشتاء. وقال إنه يعترف أيضا بالتعاون القائم منذ أمد بعيد بين المفوضية والحكومة السورية والذي وفر الملجأ لنحو ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني ومليون عراقي. وأضاف أنه على الرغم من أن كثيرا من العراقيين قد عادوا الآن إلى ديارهم، تواصل المفوضية العمل مع السلطات السورية لتقديم الدعم لغيرهم حتى في الظروف الراهنة الصعبة للغاية. وإن ولاية المفوضية تحظر صراحة دخول الوكالة في الأبعاد السياسية للأزمات؛ إذ أن دورها هو تقديم الدعم للمشردين داخليا أو خارجيا. غير أن المفوضية ملتزمة التزاما قويا بدعم الطابع المدني والإنساني للجوء ولا تعمل مع المجموعات المسلحة أو تطلب الدعم منها.

٢٦ - وأخيرا، أثنى على الحكومة الكينية التي رحبت باللاجئين من بلدان كثيرة، وليس من الصومال فقط. وقال إنه خلال رحلته الأخيرة إلى كينيا عمل مع السلطات من أجل صقل برنامج للعودة الطوعية للاجئين الصوماليين.

إلى ٧٠٠ موظف يعملون في مبنى واحد، وبذلك انخفضت التكاليف الهيكلية إلى أدنى حد. وتستخدم هذه الوفورات لتوفير التمويل الإضافي للعمل في الميدان وإنشاء مركز للوجستيات في عمان، الأردن. وأضاف إن الشاغل الرئيسي الآن هو تحسين المساءلة وضوابط البرامج والضوابط المالية، والتعاون وتبادل المعلومات فيما بين الوكالات.

٣٣ - السيدة مالنغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية): تكلمت باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقالت إن الجماعة يساورها القلق لأن شيوع انعدام الأمن وتجدد الصراعات في أفريقيا لم يقتلعا فقط ملايين الناس من بلادهم ولكنهما منعا أيضا السكان المشردين من العودة ومن الحصول على الحماية والمساعدة الكافيتين. وبالإضافة إلى معاهدات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين، توفر اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا، والصكوك الإقليمية الأخرى الحماية لأولئك السكان الضعفاء. وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى العبء الذي تتحمله الدول الأفريقية التي تستضيف اللاجئين وأثر مخيمات ومستوطنات اللاجئين على السكان المحليين، فهي تحت المجتمع الدولي على مواصلة تمويل برامج مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا.

٣٤ - وتكلمت باسم وطنها فقالت إنه على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية في بلدها رسميا، فقد نتج عن استمرار القتال في الشرق تدفقات جديدة للاجئين. وأفضت حالة الأمن المتدهورة إلى فرار ٢,٤ مليون شخص من المنطقة، وتشرد نحو ٣٣٥.٠٠٠ منهم بالفعل. وتشكل مشكلة التشرد الداخلي، مقترنة بالتحضر السريع، تحديا رئيسيا يترتب عليه آثار بالنسبة للحماية الاجتماعية.

الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية إلى الوطن. ويبلغ عدد اللاجئين العراقيين في الجمهورية العربية السورية الآن نحو ٢٠٠.٠٠٠ لاجئ.

٣٠ - السيد كبريت (إثيوبيا): قال إن حكومة بلده تقدر الدعم والتعاون اللذين تقدمهما المفوضية لمساعدة اللاجئين في المنطقة. وأضاف أن بلده يستضيف الآن كثيرا من اللاجئين من الدول المجاورة، وأن حكومته على استعداد لمواصلة العمل مع المفوضية في المستقبل.

٣١ - السيد غوتيريس (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إنه على الرغم من الانتهاء من برنامج للعودة الطوعية للاجئين الموريتانيين، أثر بعض الناس البقاء في السنغال وسيتم إدماجهم في السكان المحليين. وقد تحسنت أيضا حالة اللاجئين العراقيين إذ قل بشكل كبير عدد الذين يعتمدون الآن على المساعدة المقدمة من المفوضية. والواقع أن العراق الآن بلد مضيف للاجئين السوريين. وينشأ التباين في الأعداد عن الاختلاف بين الإحصاءات الرسمية للبلد المضيف والإحصاءات الرسمية الواردة في تقارير المفوضية التي تركز على اللاجئين الذين تدعمهم برامج المفوضية. ووجه الشكر لممثلي الكاميرون لعبارات التأيد التي أدلت بها، واستدرك قائلا إن الإجراءات الإيجابية المتخذة من جانب حكومة بلدها لمساعدة كثير من اللاجئين ودعم أعمال المفوضية أبلغ من العبارات. وألقى الضوء أيضا على التعاون والكرم المثاليين لشعب إثيوبيا ومجتمعها المدني وحكومتها، التي ساعدت كثيرا من اللاجئين من البلدان المجاورة عن طريق سياسة الحدود المفتوحة التي تنتهجها، وبرامج مساعدتها الاستباقية، ومجتمعها المدني الدينامي.

٣٢ - وأخيرا، انتقل إلى الحديث عن مسألة الإصلاح فقال إن عدد الموظفين العاملين في مقر المفوضية قد خفض

٣٧ - واسترسل قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة الإصلاح الداخلي الطموح المضطلع به داخل المفوضية، بما في ذلك خطة التحويل، ويرحب بإطارها الجديد بشأن حماية الطفل، والاستراتيجية المستكملة بشأن العنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس واستراتيجية التثقيف الجديدة. وأضاف إن تعزيز سبل الحصول على التثقيف وإنهاء العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أولويتان دائمتان للاتحاد الأوروبي، وينبغي أن تكونا محور جميع العمليات الإنسانية، التي ينبغي أن تركز على النساء والأطفال المشردين بوجه خاص حيث أنهم يشكلون ٨٠ في المائة من عدد المشردين في العالم.

٣٨ - وأردف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بوضع سياسة لجوء مشتركة، وسيواصل تضامنه مع البلدان الثالثة بالاستثمار في قدرتها على التصدي لحالات اللاجئين التي طال أمدها. وأضاف إن إعادة التوطين أداة هامة لتوفير حلول دائمة للاجئين على صعيد العالم، إلى جانب العودة الطوعية وإعادة الإدماج في المجتمع المحلي، ويهدف برنامج الاتحاد الأوروبي لإعادة التوطين اللاجئين في أوروبا. ويبدل الاتحاد الأوروبي قصاره من أجل توفير الموارد اللازمة للمفوضية لتلبية احتياجات اللاجئين. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يشجع المفوضية على مواصلة جهودها من أجل استخدام الموارد بصورة أكثر كفاءة، وتعزيز المساءلة والمراقبة، ووضع إطار لإدارة المخاطر على مستوى المنظمة. ويحث أيضا المفوضية على توسيع قاعدة مانحيها وزيادة جمع الأموال من القطاع الخاص.

٣٩ - السيد أسباربر (ليختنشتاين): قال إن أعمال المفوضية لا غنى عنها في مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين، وعلى المجتمع الدولي أن يعالج على سبيل الاستعجال الأبعاد الإنسانية والقانونية والسياسية للتشرد.

٣٥ - وأردفت قائلة إن بلدها يستضيف أيضا نحو ٥٠٠ ٢٠٨ لاجئ وطالب للجوء، ٥٠ في المائة منهم من أنغولا. ومن بين اللاجئين الأنغوليين البالغ عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ الذين أبدوا رغبتهم في العودة إلى بلادهم، تم إعادة ٧٠٠٠ إلى وطنهم في إطار برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. أما بالنسبة للذين بقوا فإن قانون اللاجئين لعام ٢٠٠٢ ودستور عام ٢٠٠٦ يمنحا اللاجئين وملتزمسي اللجوء الحقوق ذاتها التي تمنح لمواطني البلد المضيف، باستثناء الحقوق السياسية.

٣٦ - السيد فريلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلد المنظم كرواتيا، والبلدان المرشحة أيسلندا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلد المرشح البوسنة والهرسك؛ وبالإضافة إلى ذلك، أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سيواصلان الدعوة من أجل زيادة الاحترام للقانون الإنساني الدولي، وأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، ووصولهم دون عائق إلى اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية والمشردين داخليا، الذين ظلت أعدادهم عالية بشكل يثير الانزعاج. وأضاف إن حالات الطوارئ الجديدة المتزامنة تحمل المفوضية أعباء فوق طاقة مواردها، ولم يتم التوصل إلى حلول لملايين اللاجئين والمشردين داخليا في حالات طال أمدها. وفي حالات كثيرة للغاية، لا يحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية، وكثير من المشردين والأشخاص عديمي الجنسية يعيشون في فقر مدقع دون أن تتاح لهم سبل الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية، وتحت التهديد بالعنف. ويجب الاضطلاع بالمزيد من الإجراءات لحل هذه المشاكل.

٤٢ - السيدة نيانغ (السنغال): قالت إنه بالنظر إلى الأزمات العديدة التي تتكشف معالمها في أنحاء العالم والأرقام القياسية لأعداد اللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص عديمي الجنسية، من المهم الآن، أكثر من أي وقت مضى، احترام أحكام الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها، ووقف انتهاكات مبدأ عدم الإعادة القسرية. وأضافت أن السنغال يساورها القلق لأن بعض البلدان قبلت مفهوم "البلد الثالث الآمن" كأساس للإبعاد بدون توفير ضمانات الحماية اللازمة، ودعت إلى تعزيز موارد المفوضية وشركائها الدوليين للتصدي للعنف الجنسي المتكرر المرتكب ضد النساء والفتيات المشردين ولحماية اللاجئين في البحر.

٤٣ - واسترسلت قائلة إن السنغال ترحب بالخطوات التي تتخذها الحكومات لمنح الجنسية للأشخاص عديمي الجنسية المقيمين على أرضها، ولكنها تحث المجتمع الدولي على أن يفعل أكثر من ذلك لمنع ظهور حالات جديدة من انعدام الجنسية نتيجة لحالات خلافة الدول. وينبغي أن تركز الجهود على درء تهديدات السلام والأمن الدوليين، والتشجيع على اتباع نهج يقوم على الحقوق.

٤٤ - وأردفت قائلة أن السنغال ترحب بإدراج اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا في تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/67/323)، بالنظر إلى أن القارة الأفريقية تستضيف ربع اللاجئين في العالم. والهدف من الاتفاقية، بوصفها الصك الإقليمي الوحيد الملزم قانونا، وهو التصدي للأسباب الجذرية للتشرد، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية أو الكوارث التي هي من صنع الإنسان، والمشاريع الإنمائية. وأخيرا، فإنه بالنظر إلى حجم مشكلة اللاجئين وحالات انعدام الجنسية والتشرد، ينبغي أن تحسن الدول

وأضاف إنه يلزم وضع استراتيجيات شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للتشرد بسبب المناخ، وتوفير استجابة أكثر منهجية في شكل آليات للإنذار المبكر، وتعزيز الصمود وبناء القدرات للاستجابة لحالات الطوارئ. وقال إن إدراج الأشخاص المشردين في آليات صنع القرار أساسي لكفالة إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل.

٤٥ - وفيما يتعلق بالتشرد الناجم عن النزاعات، قال إن بلده يساوره بالغ القلق لانتشار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها النساء والفتيات المشردين بوجه خاص، ويشجع المفوض السامي على مواصلة التركيز على هذه القضية. وقال إن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة لا يزال يمثل أولوية لليختنشتاين حيث أن هذه الانتهاكات للحقوق والحريات الأساسية للنساء والفتيات يترتب عليها آثار قاسية طويلة الأجل بالنسبة لصحتهن البدنية والنفسية، وتشكل تحديا كبيرا للتنمية. ويلزم وضع مشاريع موجهة لإنهاء الانتهاكات وكفالة حصول النساء على المشورة والتمثيل القانونيين والانتصاف المناسب.

٤٦ - واستطرد قائلاً إن ليختنشتاين يساورها القلق لأن هناك ما يقدر بـ ١٢ مليون شخص عديم الجنسية، ولم يحرز أي تقدم ملموس في تحديد هوية هؤلاء الأشخاص منذ عام ٢٠١٠. وبالنظر إلى أن الأشخاص عديمي الجنسية معرضون بشكل خاص لانتهاكات الحقوق والحريات الأساسية، فإن ليختنشتاين تدعو الدول الأعضاء إلى التصديق على الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية وأن تساعد بنشاط على وضع إحصاءات أكثر شمولاً بشأن حالات انعدام الجنسية، كخطوة أولى نحو استجابة أكثر منهجية لتلك الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية.

بالتدابير التي تنفذها المفوضية لمساعدة هذه الفئات. وأخيراً، فإن جنوب أفريقيا تدين الاعتداءات التي يتعرض لها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية وتعرب عن تعازيها لأسر الموظفين المتفانين الذين فقدوا أرواحهم أثناء الخدمة الرسمية.

٤٨ - السيدة هبة الله (الهند): قالت إنه ينبغي أن يركز المجتمع الدولي على تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية للاجئين، وأن يولي اهتماماً خاصاً لمشاكل البلدان النامية. نظراً لأنها هي البلدان الأصلية وبلدان اللجوء الرئيسية. وبالنظر إلى الموارد المحدودة للبلدان النامية، أشارت إلى الأهمية البالغة لزيادة التضامن الدولي وتقاسم الأعباء.

٤٩ - واسترسلت قائلة إن الهند تثنى على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لما تقوم به من أعمال في معالجة حالات الطوارئ، ولكنها تحثها على أن تكفل عدم المساس بولايتها الأساسية المتمثلة في توفير الحماية والمساعدة الدوليتين للاجئين. والهند تدعو المفوضية أيضاً للتقيد بالمبدأ الذي مؤداه أن اشتراكها في حالات الطوارئ يتطلب التعاون التام من جانب الدول المعنية، وأن تكفل أن تتضمن مشاركتها استراتيجية خروج لتمكين الآليات الحكومية من استئناف مهامها ومسؤولياتها الأساسية تجاه السكان.

٥٠ - وأردفت قائلة إن حالات اللجوء المطولة والزيادة في عدد ملتمسي اللجوء والحماية لا تزال مصدر قلق للهند، وإن الهند تحث المجتمع الدولي على كفالة ألا تمنع الجهات الفاعلة من غير الدولة وصول المساعدات الإنسانية إلى ضحايا النزاع. وفيما يتعلق بتدفقات الهجرة المختلطة، ينبغي التمييز على نحو واضح بين اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية، وذلك حتى يمكن تلبية احتياجات اللاجئين من الحماية على نحو أفضل، وإنه ينبغي تشجيع

الأعضاء من آلياتها القانونية والمؤسسية لتوفير الحماية لأولئك الأشخاص، وتقديم المساعدة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل كفالة التوصل إلى حلول مستدامة.

٤٥ - السيد نوفوكوكا (جنوب أفريقيا): قال إن حكومة بلده اتبعت نهجاً قائماً على الحقوق لحماية وتعزيز الحريات الأساسية للاجئين. ويتمتع المهاجرون وطالبو اللجوء في بلده بحرية التنقل ويُسمح لهم بالعمل والدراسة والحصول على الخدمات الأساسية بينما يجري تجهيز طلباتهم. وفي إطار التزام جنوب أفريقيا الثابت بحماية اللاجئين، ستصبح طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية بمجرد الانتهاء من عملياتها الاستشارية الداخلية.

٤٦ - واسترسل قائلاً إنه بالنظر إلى ضخامة وعدد حالات الطوارئ في أفريقيا، ينبغي أن تسهم الجهات المانحة والدول الأعضاء بموارد أكبر من أجل تقليل الأسباب الجذرية لحالات اللجوء المطولة إلى أدنى حد في ذلك الجزء من العالم. وعلى المستوى الإقليمي، تشارك جنوب أفريقيا بنشاط في الجهود المبذولة للتنسيق بين الأطر التشريعية لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتعزيز نظمها وقدراتها المتعلقة بحماية اللاجئين من أجل تحسين إدارة الهجرة غير النظامية.

٤٧ - وأردف قائلاً إن المنافسة بين اللاجئين والسكان المحليين في البلدان النامية للحصول على الخدمات الأساسية أحياناً ما تخلق توتراً، مما يجعل العودة الطوعية إلى البلد الأصلي الخيار المفضل. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإدماج المحلي ممكن أيضاً بدعم من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية. وأضاف إن جنوب أفريقيا يساورها القلق على نحو خاص بسبب تعرض النساء والفتيات المشرعات للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وترحب

حماية اللاجئين، وإلى زيادة الجهود المبذولة لمنع تسييس آليات حماية اللاجئين وإساءة استعمالها. وأضاف إنه يلزم أيضا اتخاذ تدابير عملية لتحسين التمثيل الجغرافي لموظفي المفوضية وتعزيز حمايتهم.

٥٤ - واستطرد قائلا إن الصين تتعاون بنشاط مع المفوضية من أجل حماية اللاجئين، وتعمل على تعزيز تشريعاتها الداخلية المتعلقة باللاجئين. وهي على أهبة الاستعداد لتضم قواها إلى قوى البلدان الأخرى للقضاء على الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين وبناء سلام ورخاء دائمين على صعيد العالم.

٥٥ - السيد سينهاسيني (تايلند): قال إن بلده ملتزم التزاما كاملا بالعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الإنسانيين الآخرين لمساعدة المحتاجين سواء في تايلند أو في أي مكان آخر. وتحقيقا لهذه الغاية أصدر بلده أكثر من ٥ ٠٠٠ شهادة ميلاد للأطفال المولودين لأشخاص مشردين في مآوي مؤقتة، وذلك للحد من تعرضهم لحالة إنعدام الجنسية، ويعمل عن كثب مع المفوضية وبلدان إعادة التوطين من أجل الإسراع بعملية إعادة التوطين من تايلند.

٥٦ - وتابع قائلا إن حكومة بلده ليس لديها إطار زمني للعودة الطوعية للمشردين البالغ عددهم ١٤٠ ٠٠٠ مشرد المقيمين في المآوي التسعة المؤقتة الموجودة على الأرض التايلندية، وتدرك أنه يلزم تهيئة الظروف اللازمة على كلا الجانبين من الحدود لكفالة استدامة عملية عودتهم النهائية. وقال إن سلامة الأشخاص المشردين ورفاههم أمران بالغ الأهمية وأن تايلند تدعم المفوضية في التنسيق لإجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية. وأضاف أن الحكومة تعمل جاهدة في الوقت نفسه على تحسين توفير

الهجرة الدولية نظرا لأن المهاجرين يمثلون قيمة مضافة سواء لدول المقصد أو للدول الموفدة لهم.

٥١ - واستطردت قائلة إن السلطات الوطنية مسؤولة بالدرجة الأولى عن حماية المشردين داخليا، وينبغي ألا تقدم المفوضية المساعدة التكميلية إلا بموافقة تلك السلطات. وفي غياب الحماية من جانب السلطة الوطنية، ينبغي أن تتخذ المفوضية الاجراءات اللازمة وفقا لولايتها وبعد إيلاء الاعتبار الواجب لجميع الآثار المترتبة على ذلك. وبالنظر إلى النطاق المحدود للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، ينبغي للدول المضيفة أن توفر الحماية والضيافة على الأرض للاجئين. وأضافت إن الهند من البلدان الرئيسية المستضيفة للاجئين منذ آلاف السنين، وستواصل توفير الحماية للاجئين بمقتضى قوانينها.

٥٢ - السيد تشانغ غويغان (الصين): قال إن على المجتمع الدولي أن يتصدى للأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين، وأن يعلي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويحد من عدد اللاجئين والمشردين داخليا، وذلك بحل المنازعات عن طريق المفاوضات السلمية. وينبغي اتخاذ خطوات ملموسة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي للدول الأعضاء أن تعمل معا لإيجاد حلول مستدامة لمشكلة اللاجئين وفقا لمبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء، وينبغي زيادة حجم المساعدات المقدمة إلى البلدان النامية الآسيوية والأفريقية، التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.

٥٣ - ومضى قائلا إن الصين تحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تعميق إصلاحاتها الداخلية، وكفالة التوزيع والاستخدام الرشيد لمواردها، وتعزيز قدراتها على الاستجابة لحالات الطوارئ. وتدعو أيضا إلى زيادة المساعدات المقدمة للبلدان النامية من أجل بناء قدراتها على

تمشيا مع المبادرة ذات الصلة للمفوضية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأضاف أنه، أولا وقبل كل شيء، اشتمل الاضطلاع بتلك المسؤوليات على اعتماد استراتيجية حكومية جديدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ تتعلق بسياسات الهجرة، تتضمن تنفيذ إصلاحات تشريعية لتحسين إجراءات منح مركز اللاجئ، والتعاون بشأن العودة الطوعية لللاجئين، وتيسير إدماجهم الاجتماعي والثقافي، ووضع برامج المساعدة.

٦١ - واسترسل قائلا إنه بالإضافة إلى ذلك افتتح عدد من مراكز الإقامة المؤقتة لاستيعاب طالبي مركز اللجوء، وتم تحديث النظام المستخدم لإصدار الوثائق لهؤلاء، بما في ذلك عن طريق توفير وثائق سفر إلكترونية صالحة لمدة خمس سنوات. وفي الوقت ذاته، لم يعد هناك تاريخ لانتهاء صلاحية مركز اللاجئ.

٦٢ - وتابع قائلا إنه كان هناك اتجاه صعودي مطرد خلال السنوات القليلة الماضية في عدد طالبي مركز اللاجئ في بلده، إذ بلغ عدد ملتمسي الحصول على هذا المركز نحو ١٣ ٠٠٠ من ٨٩ بلدا في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢. ومنح ٦ ٥٠٠ شخص من هؤلاء حق اللجوء، وحصل ١ ٠٠٠ شخص على مركز اللاجئ و ٥ ٥٠٠ شخص على اللجوء المؤقت. ويجري اتخاذ تدابير لإدماج اللاجئين في المجتمع وبحق للحاصلين على مركز اللاجئ التقدم للحصول على الجنسية خلال عام.

٦٣ - وأعرب عن ترحيب بلده بأعمال المفوضية فيما يتعلق بالقضاء على حالات انعدام الجنسية. وقال إنه مما يؤسف له أن المشكلة لم تخف حداثها، وخاصة في البلدان التي يحرم فيها مئات الآلاف من المواطنة خلال ما يزيد على عقد من الزمن. ويصدق ذلك بوجه خاص في بعض البلدان الأوروبية، حيث يحرم من يطلق عليهم

برامج التثقيف والتدريب المهني في المأوي المؤقتة، وتوفير خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الحماية للنساء والأطفال.

٥٧ - واسترسل قائلا إن تايلند تدعم المشاركة البناءة للمفوضية في العمليات الاستشارية العالمية والإقليمية وتنسق الجهود الإقليمية من أجل القضاء على تدفق المهاجرين المهربين والمتجر بهم وتفكيك التحالفات الإجرامية من خلال مكتب الدعم الإقليمي لعملية بالي في بانكوك. ويجب التصدي للأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية من خلال نهج شامل يركز على مسائل مثل التخفيف من وطأة الفقر وإيجاد فرص العمل والمصالحة الوطنية وبناء السلام.

٥٨ - السيد زيغلوف (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يعتبر أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عنصرا هاما في الجهود الدولية لصون السلام والأمن والاستقرار، وشدد على أهمية زيادة تنسيق أنشطة المنظمات والوكالات الإنسانية في حالات الأزمات.

٥٩ - وفي ذلك السياق، أعرب عن تقدير بلده الإيجابي لأعمال المنظمات الدولية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في سوريا. وقال إنه ينبغي أن تتاح للمنظمات والكيانات الإنسانية سبل الوصول الكامل إلى اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة من أجل تقييم الحالة على الوجه السليم وتقديم الإغاثة اللازمة. ومن غير المقبول انتهاك الطابع غير المسلح لمخيمات اللاجئين.

٦٠ - وأضاف إن بلده يتعاون بنشاط مع سوريا في تقديم المساعدات الإنسانية، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات الدولية، وقد قدمت ملايين كثيرة من الدولارات للبرامج الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية المباشرة. وقد اضطلع بلده طوعا بمسؤوليات إضافية لحماية اللاجئين والحد من حالات إنعدام الجنسية،

٦٦ - وأردف قائلاً إن بلده يؤيد بقوة خطة التحويل ويحث المفوضية على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز دورها الرائد، وتشجيع التنسيق الفعال، وتعزيز المساءلة. وينبغي للمفوضية أيضاً أن تعزز شراكاتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لإيجاد حلول دائمة للأزمات التي طال أمدها.

٦٧ - السيد سليم (مصر): قال إنه على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية المستمرة وأزمة الطاقة القائمة، فإن مصر على ثقة من أن الدول الأعضاء ستوفر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الموارد الكافية للاضطلاع بولايتها وإيلاء اهتمام خاص لحالات اللاجئين التي طال أمدها في البلدان النامية. وقال إن المجتمع الدولي لديه الأدوات اللازمة، بما في ذلك الوساطة، التي هي موضوع الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، للتخفيف من ظاهرة اللاجئين، وإن مصر تدعو الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام إلى توحيد جهودها من أجل تحقيق هذه الغاية. وقال إن على الدول الأعضاء التزام بموجب القانون الدولي بكفالة نجاح الجهود العالمية المبذولة لحماية ومساعدة اللاجئين، وإن مصر تحت جميع البلدان المجاورة لها على احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية لدى تناول مشكلة المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين. وأضاف إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتقاسم عبء ومسؤولية حماية ودعم اللاجئين وقبول إعادة توطينهم وتيسير عودتهم الطوعية إلى بلدانهم، وأن يساعد حكومات البلدان الخارجه من نزاعات على إعادة بناء قدراتها المؤسسية وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية.

٦٨ - وتابع قائلاً إن مصر لا تألوا جهداً ولا تبخل بنفقة من أجل رعاية اللاجئين والمشردين الموجودين على أرضها، وهي تستضيف حالياً آلاف السوريين والسودانيين

إسم أشخاص عديمي الجنسية من حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولذلك تدعو حكومة بلده المفوض السامي إلى بذل جهود مجددة لتنفيذ حل ملموس لهذه المشكلة.

٦٤ - السيد هيساجيما (اليابان): قال إن بلده يقدر الجهود المبذولة لإصلاح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتخفيضات التكاليف التي تحققت بالفعل. وأضاف إن تعزيز الأمن البشري ركيزة رئيسية من ركائز سياسة بلده الخارجية، ولذلك فهو يرحب باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٦٦/٢٩٠ بشأن الأمن البشري. وقال إن اليابان ملتزمة بحل مشكلة اللاجئين الأفغان، وتسلم بأن المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية مرتبطتان كما تجلّى في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان المعقود في عام ٢٠١٢. ولمساعدة اللاجئين من ميانمار، جددت اليابان برنامجها التجريبي لإعادة التوطين الذي أطلق في عام ٢٠١٠ بالتعاون مع المفوضية لاستضافة لاجئي ميانمار القادمين من مخيم ماي لا في تايلند، وزادت عدد مخيمات اللاجئين من مخيم واحد إلى ثلاثة مخيمات.

٦٥ - وتابع قائلاً إن اليابان تقود مناقشات دولية بشأن التنمية الإفريقية من خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الإفريقية وتعمل من أجل توطيد السلام والاستقرار في أفريقيا كأساس للتنمية المستدامة، وذلك سيكون محط تركيز المؤتمر الخامس الذي سيعقد في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من أنه قد تم وضع نهاية للتراع المسلح والاضطرابات السياسية في حالات كثيرة، فإن اليابان يساورها القلق بسبب العدد الكبير للاجئين والمشردين داخلها في أفريقيا، وستواصل تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تقديم مساعدة سلسلة للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد التراع.

السماح باستمراره. وعلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يستكشفوا بشكل عاجل خيارات جديدة لبناء نظام دولي أكثر إنصافاً لتقاسم الأعباء. وإن كينيا ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الدولية لحماية اللاجئين، ولكن مواردها محدودة ويجب أن تؤخذ أيضاً في الحسبان مخنة المجتمعات المضيفة التي تغص بأعداد فائقة من اللاجئين. وأضاف إن أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جدية بالثناء، ولكن على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد.

٧٢ - السيدة الضبيب (الكويت): قالت إن بلدها أسهم بمبلغ ٣,٥ ملايين دولار لإغاثة اللاجئين في العراق وسوريا. وأضافت أنه قد تسلط الأضواء في الآونة الأخيرة على اللاجئين السوريين لكننا في الوقت ذاته علينا ألا ننسى أن معاناة اللاجئين الفلسطينيين مستمرة منذ الأزل بسبب الاحتلال الاسرائيلي. وتساهم الكويت أيضاً بمبلغ مليوني دولار في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وها هي مستمرة في تقديم تبرعات لوكالات الأمم المتحدة فضلاً عن قيام جمعيات خيرية كويتية بإنشاء مئات من الوحدات السكنية للاجئين في تركيا والأردن.

٧٣ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والكوارث الطبيعية والإرهاب والاحتلال الأجنبي هي من أهم مسببات اللجوء في عصرنا الحالي. وتعد الجمهورية العربية السورية ثالث أكبر بلد مضيف للاجئين في العالم، بشهادة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تقريره. وخلال الأزمة الأخيرة التي أشعل المتطرفون فتيلها، تعاونت مع المنظمات الإنسانية العاملة في سوريا. بيد أنه رغم الاتفاق بين الحكومة السورية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على خطة الاستجابة الإقليمية المنقحة لم تصل التبرعات حتى الآن حتى ثلث احتياجات التمويل

والفلسطينيين. غير أن هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به، وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد على توفير ما يلزم لتلبية احتياجات اللاجئين وتعزيز الجهود الوطنية المبذولة في مصر لحل الأزمة في سوريا عن طريق الوسائل السلمية.

٦٩ - السيد ماينا (كينيا): قال إن حالات الطوارئ الإنسانية تنجم في أحوال كثيرة جداً عن إخفاق جماعي في إنهاء النزاع ومعالجة آثار الكوارث الطبيعية، وعلى الزعماء السياسيين والمجتمع الدولي مضاعفة الجهود لحل النزاعات التي طال أمدها وتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل للمشردين داخلياً وللاجئين.

٧٠ - وأردف قائلاً إن كينيا من البلدان الرئيسية المستضيفة للاجئين، وإن مخيم داداب هو أكبر مخيم للاجئين في العالم وثالث أكبر المستوطنات البشرية اكتظاظاً بالسكان في بلده. وأضاف إن الصوماليين هم الآن المجموعة الغالبة في مخيم كاكوما للاجئين، وتأمل الحكومة الكينية في أن يكون بمقدور هؤلاء اللاجئين قريباً العودة إلى بلدهم سالمين في إطار برنامجها للعودة الطوعية إلى الوطن. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنها تحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم للحكومة الصومالية الجديدة من أجل توطيد مكاسبها، وبناء مؤسسات أقوى، وتوفير الحماية لجميع الصوماليين حتى يمكن إيجاد ملاذات آمنة لهم داخل الصومال.

٧١ - وتابع قائلاً إن كينيا تبذل الآن كل ما في وسعها وإن الخدمات والمرافق في مخيمات اللاجئين تتحمل ما فوق طاقتها لدرجة أن البلد يواجه تدهوراً بيئياً مقترناً بعدم الاستقرار وخطر العنف نتيجة للتنافس على الموارد الشحيحة. وأضاف إن تدهور الأمن مبعث قلق سواء داخل مخيمات اللاجئين به أو خارجها، وأن العبء غير المتناسب الذي تتحمله كينيا كبلد مضيف لا يمكن

المقدرة. وأضافت أنه على الرغم من امتنانها للبلدان التي تعهدت بتقديم دعمها فهي تدعو جميع البلدان إلى الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها في هذا الصدد.

٧٤ - ولاحظت بقلق عميق استغلال البلدان المجاورة لوجود اللاجئين السوريين لديها لصالح أغراض سياسية. فقد تم تحويل مخيمات اللاجئين في بعض الحالات إلى معسكرات عسكرية ولتدريب الإرهابيين فيها، بل إن بعض الدول العربية المتأثرة بالفكر الوهابي التكفيري والتي تحرض الجماعات المسلحة في سوريا على الإرهاب أفتت بجواز الاتجار بشرف الفتيات اللاجئات السوريات الصغيرات السن تحت اسم "الجهاد الجنسي". غير أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرهما يستخدمان ذرائع "التدخل الإنساني" و "مناطق حظر الطيران" و "الممرات الإنسانية الآمنة" كمبررات للتدخل في شؤون سوريا الداخلية وزيادة تفاقم عدم الاستقرار والتشرد. ودعت البلدان المضيفة إلى السماح بعودة جميع اللاجئين السوريين بعد أن ذاقوا الأمرين في بعض معسكرات الذل والهوان والإهانة، وقالت إن الحكومة السورية ترحب بعودة أبنائها الآمنة دون أي مساءلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.